بالبينات في موضع يجب عليه الحلف على العلم فانه بعد هذا النكول يحلف على العلم
قوله في دعواه عليه اي في دعوى الوقت عليه وفي بعض النسخ في دعواه الذي عليه وهو
ظاهر ولكن المشهور في اضافة ال الالف المقصورة ان يبقى على قصرها مثل تقواها
وفي نسخ الشرح بالالف الممدودة باب التحالف قوله لانه نفور دعواه بالحجج آخر هذا
يشعر بقوة البينة ورجحانها فيكون في قوله والبينة اقوى شائبة النكول فتدبر قوله
والا لم يرض اشارة الى انه معطوف على قوله وان عجز او يحتمل ان يكون الواو في
ولم يرض بمعنى الحال قوله لان البيع سلم للمشتري فيكون مدعيا على البايع شيئا فيه
انه لا يلزم من تسليم المبيع عدم صحة دعوى بقية على زعمه قوله لاستوائهما في فائدة
النكول كما هو الظاهر ان يقول كل منهما في معنى المشتري في دعوى النقص
عليه قوله فبقي بيعا بثمن مجهول او مبيع مجهول قوله عن ملكه ثم اختلفا في الثمن
هذا على ابي حنيفة ومر لما ذكرنا ان التحالف بعد الفسخ ثابت بالنص على خلاف
القياس فيقتصر على مورده وهو حال قيام السلعة والسلعة اسم للمجموع وقال محمد
يتحالفان عليها ويفسخ العقد ويرد الحنطة وقيمة الهالكة وقال ابو يوسف يتحالفان
في الحنطة ويفسخ العقد فيه فلا يتحالفان في الهالكة ويكون القول في ثمنه للمشتري
قوله لان الاقالة اسقاط الدين هو بدل رأس المال في ذمتهما اخوه قوله ويبقى
القاضي فقط للمنازعة فان قلت اذا بقي العقد بلا تسمية وفسد لا يوجد تمام الاتفاق
والفسخ بالقضاء يكون بعد تمام الانفساد قلت نعم ولكن يحتاج الى الفسخ لاتفاقهما
في مطلق التسمية واختلافهما في كيفيتها قوله بل تحكم مهر المثل في التحكيم قوله الى ان يعمل
حكما بالفتح اي حاكما بين الخصمين قوله وحلف المستأجر اولا لانه اختلف
في الاجرة التي هي اقل مقتضى قياسه على البيع ان يحلف المستأجر اولا لانه اختلف
سواء كان الاختلاف في الاجرة او في المنفعة لانه المشتري حقيقة وقدم انه
يحلف المشتري ابتداء سواء اختلفا في الثمن او في المبيع فتدبر قوله كالعمامة

هي كبر الصبية المعممة ما يقال لها بالفارسية دستار قوله والقباء هو بفتح القاف
ما يقال له بالفارسية جامه والجبة الاقبية قوله والقلنسوة هي بفتح القاف والقلنسية
بالياء ما يقال لها بالفارسي كلاه قوله والطيلسان بفتح الطاء واللام
المعلمة بالفارسي آن كه طيلسان خرد كه بسوكند قوله المنطقة تكسر الميم وبالطاء المعجمة
والقاف ما يقال له بالفارسي كمر قوله والدرع بكسر الدال وآل المعممة ما يقال له بالفارسي زره
وبيراهن زره والمراد هنا الاول كما ان المراد من قوله كالدرع القباء قوله والخاتم ما يقال
له بالفارسي سرپوش دستار قوله كالفرش بالضم بمعنى جميع فراش وهو بالفارسي بهر چيزي
كه بگستراند قوله لانه لها ظاهرا آخر وهو ما ظاهر آخر قوله هذا اذا كانا في الزوجات
قوله وقع في بعض النسخ التي سنسما وهو كذا وفي رواية محمد يؤديه والوغوا في بعض
النسخ منها بالراء لقائل ان يقول فيكون التعليل بقوله اذ لا يد للميت فتفوت يد الحي
بلا معارض لغوا كما لا يخفى ان بقي عليه وعبارة الهداية هكذا وان كان احدهما
مملوكا فالمتاع للحية فان الحيوة لا تيد الحر اقوى والميت بعد الممات لانه لا يد للميت
فخلت يد الحي عن المعارض فانتفى فالمراد بالاول الحر والثاني الحي بلا شبهة لا يقال ليس
الكلام بالنظر الى هذا الموضع والتعليل بل بالنظر الى نقل عن شتى الآية ووقوع
هذا التعليل والتعميم هنا كما غير معلوم لانا نقول فيكون ايراده هنا لمجرد بيان
اختلاف النسخ واختلافه في كتاب آخر في موضع آخر فيصير كلاما خاليا
عن التحصيل والتحقيق واما المراد بيان مدار الحكم فالمفهوم من عامة الكتب
ان مدار الحكم لحيوة مطلقا اذا مات احدهما سواء كانا حرين او احدهما حرا
والآخر مملوكا والمفهوم من كلام بعض الائمة ان مدار الحكم ليس الحيوة مطلقا
بل اعتبار ما يؤتى اذا كانا حرين واما اذا كان احدهما حرا والآخر مملوكا
فالاعتبار للحرية فان جانب الحرية على هذه الرواية تكون اقوى فان
يد الوارث يد المورث لكون الوراثة خلافة وبهذا يعلم وجه تقديم ما نقل عن

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)